

# نموذج إطار عمل للتعامل مع الأطفال المفقودين.



**International Centre**  
FOR MISSING & EXPLOITED CHILDREN

*A publication of the Global Missing Children's Center*

## نموذج إطار عمل للتعامل مع الأطفال المفقودين.

يتم فقدان الأطفال كل يوم في جميع أنحاء العالم. للأسف، هذه قضية عالمية تفتقر إلى استجابة عالمية. في الوقت الذي يوجد فيه الكثير من الآليات المعمول بها في بعض البلدان، لا تزال نعمل بجد على الصعيد العالمي بسبب وجود توافق في الآراء حول تعريف الطفل المفقود. تقدم الصكوك القانونية الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل تعريفاً عالمياً لتعريف "الطفل". لكن لا يوجد إجماع عالمي مماثل على كيفية تعريف "الطفل المفقود"، أو حول كيفية التحقيق في قضايا المفقودين أو المخطوفين من الأطفال. يعتمد التعريف إلى حد كبير على السياق الوطني والمؤثرات الثقافية والاجتماعية.

إن وجود إطار وطني للأطفال المفقودين أمر ضروري من أجل تسهيل حدوث تحقيقات، وإدارة، واتخاذ القرارات أكثر كفاءة في حالات المفقودين الأطفال. يشمل هذا الإطار، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

### 1) التشريعات الوطنية التي تعرف "الطفل المفقود".

وضع تعريفات واضحة على المستوى الوطني<sup>1</sup> للمساعدة في العمليات الداخلية المتعلقة بالإبلاغ عن الأطفال المفقودين والتحقيق في مثل هذه الحالات.

التعريف المقترح لـ "الطفل المفقود" هو أي شخص دون سن 18 عاماً لا يُعرف مكانه.

هناك العديد من الفئات المختلفة لحالات الأطفال المفقودين. تحتاج كل فئة استجابة مختلفة ولكن فورية. على هذا النحو، من الأهمية بمكان أن تنفذ البلدان السياسات الوطنية، بدقة، ماهية عملية التحقيق في الحالات المختلفة. تشمل فئات فقدان الأطفال، على سبيل المثال:

**الهارب المعرض للخطر:** الطفل الموجود خارج البيت دون إذن من الوالدين أو الوصي القانوني.

**اختطاف من أحد أفراد العائلة:** أخذ أو احتجاز أو التستر على طفل أو أطفال من أحد الوالدين، أو أحد أفراد العائلة، أو الوصي أو الوكيل بغض النظر عن حقوق الحضانة؛ ويشمل ذلك حقوق زيارة أحد الوالدين أو فرد من العائلة.

**اختطاف من الغرباء:** أخذ الطفل بالإكراه وبطريقة غير مشروعة من جانب شخص لا ينتمي لأفراد العائلة.

**الضياع أو الإصابة أو في عداد المفقودين:** في حالة عدم وجود حقائق كافية لتحديد سبب اختفاء الطفل.

<sup>1</sup> إذا كانت النظم القانونية الاتحادية/الوطنية لا تسمح بتعريف اتحادي/وطني، يتوجب إذا على التشريعات في كل دولة، أو إقليم، وما إلى ذلك تعريف "الطفل المفقود".

**طفل متروك أو لا يرافقه أحد: طفل، لا يرافقه شخص بالغ مسؤول قانونيا عنه؛ بما في ذلك السفر وحده دون إذن من يملك حق الحضانة، الأطفال الذين ابتعدوا عن أهاليهم بسبب حالة طوارئ، والأطفال اللاجئين، وأولئك الذين تم التخلي عنهم أو غير ذلك ممن غادروا دون أي رعاية من البالغين.**

هذه القائمة ليست شاملة، وينبغي تطويرها للاستجابة للاحتياجات المحلية والسياق.

## 2 آلية الإبلاغ.

يجب أن يكون لدى البلدان آلية تسمح للجمهور بالإبلاغ بسهولة عن طفل مفقود وتوفير من يقود الوضع في مثل هذه الحالة. يجب أن توفر آلية الإبلاغ أيضا مواد تعليمية/معلومات للجمهور حول هذه القضية. يمكن أن يتم ذلك من خلال الخط الساخن المجاني المخصص لذلك و/أو موقع بسيط تتم إدارته ومتابعته من سلطات إنفاذ القانون أو من قبل منظمة غير حكومية تعمل بالتعاون مع وكالة تحقيق.

ينبغي أن تكون آلية الإبلاغ:

- متاحة على الصعيد الوطني 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع؛
- مجانية؛
- يمكن الوصول إليها من من الأطفال والبالغين؛
- مجهزة بموظفين مدربين بشكل صحيح.

يجب أن لا يكون هناك فترة انتظار للإبلاغ عن طفل مفقود، وينبغي أن تكون هناك قدرة استيعاب موحدة تستخدم لتسجيل جميع البلاغات عن الأطفال المفقودين. ينبغي النظر في تنفيذ السياسات التي تحمي هوية أي شخص يتصل للإبلاغ عن طفل مفقود، والحفاظ على سرية المعلومات التي يتم عرضها، عند الحاجة.

الاستدامة على المدى الطويل أمر بالغ الأهمية لنجاح آلية الإبلاغ ويجب أخذها بعين الاعتبار من البداية. مثل توفر إمكانية استخدام آلية الإبلاغ، لدى الخط الساخن أو الموقع الإلكتروني، بناء على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والقدرة على توفير الوصول إلى التكنولوجيا الحالية وغيرها من الموارد لدعم آلية الإبلاغ.

بمجرد إعداد آلية الإبلاغ وتشغيلها، يمكن أن تكون هذه الآلية بمثابة منصة لحملات التوعية التي تسلط الضوء على أهمية الدعم الشعبي لنجاح التحقيقات حول الأطفال المفقودين.

## 3 تحقيق فوري في حالات الأطفال المفقودين.

الوقت جوهري المسألة عندما يتم الإبلاغ عن الأطفال المفقودين. قد يكون يكون فقدان طفل مؤشرا على قضايا أو مشاكل غير واضحة أخرى. بالتالي، من المهم أن تكون الاستجابات جيدة التنسيق ويتم تنفيذها بحيث يتم استغلال كل ساعة بكفاءة. وجدت دراسة أجريت في الولايات المتحدة أنه من بين 735 حالة قتل تم تحليلها لأطفال فقدوا، قتل 76.2% من الأطفال الذين لقوا حتفهم خلال الساعات الثلاث الأولى من الاختفاء.<sup>2</sup> في هذا

<sup>2</sup> مكتب النائب العام في ولاية واشنطن، إدارة التحقيق في حالات الأطفال المفقودين الذين يلغون حتفهم 2006، 7، 13، متوفر على الرابط

<http://www.atg.wa.gov/child-abduction-murder-research>

السياق، من الأهمية بمكان أن يؤخذ الإبلاغ عن طفل مفقود بعين الاعتبار على الفور، وكذلك من المهم عدم وجود فترة انتظار سواء في سياسة الإبلاغ التي تجري كتابيا أو في سياسة الإبلاغ شفويا أو في البحث. يجب التعامل مع الإبلاغ مباشرة وأن يبدأ التحقيق دون أي تأخير. ينطبق هذا أيضا حتى عندما يُعتقد أن الأطفال المفقودين هاربين حيث أنهم أيضا عرضة للقتل والاعتداء والاستغلال الجنسي، بالإضافة إلى مجموعة كاملة من الجرائم الأخرى.

من الأهمية بمكان عدم تضييع الوقت حيث يزيد خطر تعرض الطفل للأذى مع مرور كل ساعة.

#### **4) الأنظمة المتعلقة بالسفر عبر الحدود مع الأطفال.**

من الأهمية بمكان أن يكون لدى الدول لوائح واضحة وشاملة حول السفر عبر الحدود بمرافقة الأطفال. تمنع وتردع إجراءات الدخول والخروج عمليات الاختطاف و/أو الاتجار المحتملة، ويمكن أن تكون مرتبطة بعواقب مدنية وجنائية لأولئك الذين يحاولون التحايل على النظام. تشمل هذه الإجراءات طلب وثائق تثبت العلاقة بين الشخص البالغ المسافر والأطفال المرافقين، وإذن كتابي موثق من الوصي القانوني يسمح بالسفر، والتوقيع المزدوج وشرط الحضور شخصيا وقت طلب جواز سفر الطفل.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون وجود قاعدة بيانات تحتوي على سجلات الدخول والخروج (متكاملة مع سجلات الأطفال المفقودين أو قواعد البيانات) أداة قيمة لإنفاذ القانون.

#### **5) قاعدة بيانات شاملة للأطفال المفقودين ومجهولي الهوية.**

تظهر التجربة أن السجلات مفيدة للغاية في التحقيق في حالات الأطفال المفقودين، وخاصة في الحالات التي ينتقل الطفل بين الولايات/الأقاليم أو عبر الحدود الوطنية. إن القدرة على تتبع هؤلاء الأطفال أكثر أهمية بكثير من السابق بسبب زيادة التنقل والتواصل في الوقت الحاضر. لهذا السبب، من المستحسن جدا أن تضع البلدان سجلا وطنيا يمكن الوصول إليه والاحتفاظ به من سلطة مركزية لتبادل المعلومات عبر الولايات القضائية والحدود والوكالات/المؤسسات.

#### **6) نظام إدارة الحالات لتنظيم وتسجيل المعلومات حول الحالة.**

أنظمة إدارة الحالة جانب أساسي من أي عمل وكالة تعمل في مجال الأطفال المفقودين. يجب أن يتتبع نظام إدارة الحالات الجيد المعلومات الأساسية مثل عدد الحالات التي يجري التحقيق فيها، ومن هو المسؤول عن كل تحقيق، وما هي الإجراءات التي اتخذت، ومن هي الجهة التي اتخذت تلك الإجراءات. يسلط مثل هذا النظام الضوء على الحوادث المتكررة (عندما يتم فقدان الأطفال في مناسبات متعددة) ويمكن من توظيف التدخلات المناسبة.

من الأهمية بمكان أن يكون لدى الدول نظام إدارة حالات مناسب يحتوي على أكبر قدر من المعلومات الممكنة حول الحالة لضمان التنسيق بين جميع المجالات، وتقليل الالتباس و/أو ازدواجية الجهود. من المهم أيضا توفر المعلومات الأساسية المتعلقة بالتحقيق لكل وحدة ووكالة ومنظمة مشاركة لضمان وصول أي شخص يعمل في مجال حالة معينة إلى نفس المعلومات.

من الناحية المثالية، يشمل نظام إدارة الحالات ما يلي:

- المعلومات البيولوجية، مثل الحمض النووي وبصمات الأصابع وسجلات طبيب الأسنان الخاصة بالأطفال المفقودين وعائلاتهم للنظر فيها في الحالات التي يكون فيها التعرف البصري على الطفل

غير ممكن. اختبار الحمض النووي مفيد جدا في المساعدة على حل حالات فقدان الأطفال التي يمر عليها مدى طويل أو ما تُسمى "الحالات الباردة." غالبا ما تكون الحالات هذه من أصعب الحالات حيث يكون من الصعب العثور على دليل جديد، وقد تصبح شهادات الشهود أقل مصداقية مع مرور الوقت.

- معلومات عن الأطفال مجهولي الهوية في دور الأيتام والملاجئ ومراكز الرعاية النهارية، والمشرحة/غرف التعرف على الجثث والوكالات الأخرى ذات العلاقة؛
- فترات مراجعة إلزامية يتم خلالها تحديث معلومات عن الحالة والتحقيقات الجارية حولها؛
- تصنيف الحالة على أساس تعريف "الطفل المفقود"؛
- مراجعة دورية لحالات الأطفال الذين استمر فقدانهم لفترات طويلة؛
- النشاط الإعلامي؛
- تفاصيل الشركاء الآخرين المشاركين في الحالة.

من الأهمية بمكان أن يتم تدريب جميع الموظفين على كيفية إدخال المعلومات إلى النظام واسترجاعها.

### (7) نظام توزيع الصور.

ينبغي أن يكون لدى كل وكالة تعمل في مجال الأطفال المفقودين بعض وسائل لتوزيع صورة الطفل المفقود ووصفه للجمهور لإشراك المجتمع في البحث وزيادة فرص تحديد مكان وجود الطفل. يحقق نظام التوزيع الجيد تغطية واسعة النطاق لمثل هذه الحالات، ويقدم لسلطات إنفاذ القانون الخيوط التي لا غنى عنها، ويحافظ على معلومات الطفل المفقود لدى الجمهور حتى يتم العثور على الطفل.

ينبغي أن يكون نظام توزيع الصور ونشرها والمعلومات الحيوية من خلال:

- المواقع الإلكترونية ووسائل الاعلام الاجتماعية والتطبيقات؛
- خلفيات الشاشات وشاشات التوقف، ومقتطفات الأخبار أر أس أس وجافا بنر؛
- قوائم التوزيع المسجلة من خلال البريد الإلكتروني والفاكس؛
- عرض الجهات الشريكة المعلومات على شاشات التلفزيون، ولوحات الإعلانات، وغيرها من شاشات المعلومات، وخدمة السيارات، الخ.

من المهم الحصول على موافقة من وصي الطفل المفقود، أو وكالة التحقيق، والخذ بعين الاعتبار خصوصية الطفل قبل توزيع أي معلومات للجمهور. من المهم، بوجود التكنولوجيا الجديدة التي يجري تطويرها في كل يوم، أن يكون لدى الوكالات إجراءات لإزالة أي إشارة تدل على الطفل بعد العثور عليه.

يجب دراسة استخدام وسائل الإعلام أو عدم استخدامها، كجزء من استراتيجية التحقيق، لتعريف الناس على الحالة؛ من المهم تحديد ما إذا كان تعريف الجمهور بالحالة سيكون في مصلحة التحقيق. ينبغي النظر أيضا في نوع وسائل الإعلام (على سبيل المثال، وسائل الإعلام المطبوعة ووسائل الإعلام عبر شبكة الإنترنت/الرقمية، ووسائل الاعلام الاجتماعية) التي ينبغي استخدامها وإلى أي مدى يمكن استخدامها.

### (8) الاستجابة وإجراءات التحقيق.

يجب أن يكون لدى أي وكالة - سلطة إنفاذ القانون أو المنظمات غير الحكومية - تقبل بلاغات عن أطفال مفقودين سياسات أو إجراءات تشغيل قياسية تحدد استجابتها وإجراءات التحقيق. تشمل هذه، ولكنها لا تقتصر على:

- التعامل مع البلاغ عن الطفل المفقود، بما في ذلك ماهية الإجراءات الفورية التي ينبغي أن يقوم بها الشخص الذي يسجل البلاغ؛
- إجراء مقابلات مع المشتبه بهم، وأفراد الأسرة، والأصدقاء، والشهود؛
- تطوير استراتيجية التحقيق؛
- تحديد الموارد اللازمة وتحديد الموارد المتاحة للبحث عن الطفل المفقود؛
- جمع وإدارة الأدلة الجنائية؛
- وضع إجراءات خاصة بالأطفال المفقودين في الخارج؛
- تحديد كيفية ووقت لتفعيل بروتوكولات الاستجابة؛
- إدارة إشراك وسائل الإعلام.

ينبغي تدريب الموظفين الأساسيين بشكل منتظم على هذه الاستجابات والإجراءات.

من المهم، عند وضع سياسات وإجراءات للإبلاغ والتحقيق في حالة طفل مفقود، اقتران الاستجابة بافتراض أن الطفل في خطر حتى يتم تأكيد العكس. يجب أن لا ترفض سلطات تطبيق القانون أي بلاغ عن طفل مفقود وأن تبدأ مباشرة بإجراء تحقيق، بغض النظر عن السن أو العرق أو الجنس، أو ظروف الاختفاء. لذلك، من المهم أن يتم تدريب جميع ضباط الشرطة والمحققين والمباحث حول كيفية التعامل مع الإبلاغ عن طفل مفقود (مثل، ما الذي يتم البحث عنه ونوعية الأسئلة التي تطرح على المشتبه، والأسرة والجيران والأصدقاء)، أو أن تكون هناك وحدة متخصصة للتحقيق الفوري.

### **9) اتفاقات رسمية بين الوكالات المعنية العاملة في مجال تحقيقات الأطفال المفقودين وحماية الأطفال بشكل عام.**

ينبغي أن تتضمن هذه الاتفاقيات توضيح أدوار ومسؤوليات كل منظمة، فضلا عن اختصاص وواجبات كل وكالة أو منظمة للقضاء على الازدواجية في الجهود وضمان استجابة شاملة.

ينبغي أن تشمل هذه الاتفاقيات أيضا الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأطفال و/أو الدفاع عن حقوق الطفل.

### **10) برامج المشاركة المجتمعية لتوعية الجمهور حول مجموعة متنوعة من حالات الأطفال المفقودين.**

ينبغي تشجيع الآباء/أولياء الأمور للإبلاغ عن الطفل المفقود في أسرع وقت ممكن وعدم افتراض عودة الطفل إلى المنزل وحده، حتى لو كان قد فعل ذلك في الماضي.

ينبغي نصح الآباء/أولياء الأمور للاحتفاظ بأحدث المعلومات حول أطفالهم، بما في ذلك الصور، ومعلومات الاتصال بالطبيب العام وطبيب الأسنان الذين يحتفظون بسجلات أطفالهم، والوثائق التي تصدرها الحكومة، والتي يمكن تقديمها إلى وكالة التحقيق في الساعات القليلة الأولى بعد فقدان الطفل.

ينبغي على الآباء/أولياء الأمور أن يكونوا على علم بمسؤوليات سلطات إنفاذ القانون. مشاركة سلطات إنفاذ القانون مع المجتمع مفتاح نجاح البرامج المجتمعية وغالبا ما تكون هذه المشاركة حاسمة في سرعة تحديد مكان الطفل المفقود. يقدم ضباط إنفاذ القانون، في العديد من البلدان، عروضاً تقديمية لأطفال المدارس المحلية حول الوقاية، ويمكن توزيع مواد تساعد على الاحتفاظ بهوية الطفل، والتي تشمل صورة حديثة، والبيانات الأساسية حول الطفل، وبصمات الأصابع، وربما عينة بيولوجية للحمض النووي إذا لزم الأمر في وقت لاحق.

عندما يتم تنفيذ ذلك بشكل كامل، يسمح إشراك المجتمع بالاستجابة الرسمية الفاعلة لسلطات إنفاذ القانون، وبالتالي تعزيز احتمال الحصول على نتيجة سريعة وناجحة. من المهم عند وضع هذه السياسات النظر في ماهية دور القطاع الخاص، وكذلك قدرات المنظمات غير الحكومية، وطرق تعاون المنظمات غير الحكومية مع سلطات إنفاذ القانون (مثل تلقي مساعدة من الجمهور، أو توزيع صور للأطفال المفقودين، أو تثقيف الجمهور حول هذه القضية).

### **(11) نظام تنبيه الطوارئ السريع الخاص بالأطفال.**

ينبغي تنفيذ نظام تنبيه الطوارئ السريع الخاص بالأطفال بمجرد وجود المكونات الأساسية للاستجابة لحالة فقدان طفل.

على سبيل المثال، برنامج التنبيه حول المفقودين في أمريكا: بث الاستجابة لحالات الطوارئ في الولايات المتحدة؛ والذي هو عبارة عن شراكة طوعية بين سلطات إنفاذ القانون والمذيعين، ووكالات النقل، وغيرهم لتفعيل نشرات عاجلة في الحالات الأكثر خطورة المتعلقة بالأطفال المفقودين (تصدر تنبيهات "مفقودو أمريكا: بث الاستجابة لحالات الطوارئ: في 1% فقط من جميع هذه الحالات في الولايات المتحدة). الهدف هو التحفيز الفوري للمجتمع بأكمله للمساعدة في البحث والعثور على الطفل المفقود سالما من خلال توفير معلومات مفصلة عن الأطفال المفقودين، والخاطف المشتبه به، وسيارة الخاطفين المشتبه بهم، الخ.

يجب أن يخضع نظام تنبيه الطوارئ السريع الخاص بالأطفال لمعايير صارمة، مثل:

- الحالات التي تعتقد سلطات إنفاذ القانون أن الطفل المفقود أصغر من 18 عاماً؛
- اختطاف الطفل المفقود أو هناك خطر وشيك لحدوث إصابات بدنية خطيرة أو الموت؛
- توفر وصف كاف حول الطفل و/أو المختطف المشتبه به ليتعرف عليه الناس.

من المهم التأكيد على أن نظام تنبيه الطوارئ السريع الخاص بالأطفال لا يكفي وحده. من الأهمية بمكان أن يكون البدء بوضع استجابة شاملة للإبلاغ عن طفل مفقود أولاً من سلطات إنفاذ القانون والوكالات الشريكة ذات الصلة، وأن يكمل نظام تنبيه الطوارئ السريع الخاص بالأطفال الاستجابة الشاملة عند فقدان طفل.

### **(12) إطار عمل الوقاية.**

ينبغي وضع إطار عمل للوقاية الشاملة والمتكاملة في جميع المجالات والممارسات في هذا المجال. ينبغي أن يستند وضع إطار العمل هذا بفهم واضح بقضية الأطفال المفقودين واختطاف الأطفال على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي، فضلاً عن آثار التجربة على الأطفال والكبار على حد سواء.

من الناحية المثالية، ينبغي أن يتضمن إطار عمل الوقاية مجموعة متنوعة من المكونات الأساسية، ويشمل ذلك:

- حملة توعية لرفع الوعي وإطلاع المجتمع على الخدمات والموارد المتاحة؛
- حملة تثقيفية وتوعية تستهدف الطلاب والمعلمين في جميع المدارس على جميع المستويات؛
- تدريب ضباط الحدود وغيرهم من المكلفين بإنفاذ القانون على المؤشرات المحتملة للاختطاف والاتجار، بما في ذلك مواصفات الضحية والجاني؛
- الآليات/الأدوات القضائية مثل قرارات الحضانة، والحماية والاحتفاظ بجوازات السفر من طرف محايد. يمكن لهذه الأدوات أن تساعد على منع وردع اختطاف الأطفال من قبل أحد الوالدين.

تساعد حملات التوعية العامة البالغين والأطفال على إدراك المخاطر المحتملة من خلال تطوير مواد حول السلامة مثل الملصقات ومواد القراءة والألعاب التعليمية. من المفيد جدا لجميع الأطراف المعنية، ابتداء من القطاع الخاص والمجتمع المدني ووصولاً إلى وكالات إنفاذ القانون، تشكيل نهج تعاوني وتقديم رسالة حماية متسقة ومتجانسة للمجتمع. ينبغي لهذه المواد تقديم نصائح للآباء والأطفال حول كيفية البقاء بأمان وتجنب الضرر، بما في ذلك ممارسات السلامة الأساسية مثل عدم فتح الباب أو قبول الهدايا من الغرباء، أو إعطاء معلومات شخصية عبر الهاتف أو الإنترنت، أو الاقتراب من المركبات في الشارع. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع الآباء والأمهات للاحتفاظ بمعلومات محدثة وهويات التعريف بالأطفال، بما في ذلك السجلات الطبية والسجلات الخاصة بطبيب الأسنان (حيثما أمكن ذلك)، والوثائق التي تصدرها الحكومة، والصور، إلخ. ربما يمكن الاحتفاظ أيضاً، إن توفرت، بسجلات البصمات والعينات البيولوجية. يجب على الآباء مساعدة أطفالهم على حفظ اسمهم الكامل وعنوان المنزل، واسم الوالدين الكامل، ومعلومات الاتصال، وأية معلومات أخرى يمكن استخدامها في حالات الطوارئ. يمكن تقديم نصائح إضافية لمعالجة مجالات محددة مثيرة للقلق مثل الهاربين، التحرش بالأطفال عبر الإنترنت، والاتجار بالأطفال، والاختطاف، والدية، وغيرها من القضايا.